

السيد عبد القادر طه

الرسمية

للطبعة

للمجلة الشهرية

عائل في يوم السبت ١٥ رمضان سنة ١٣٦٦ الموافق ٢ آب سنة ١٩٤٧ العدد ٩١٥

الطبعة

- قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٧ . قانون موقت معدل لقانون الجزاء . ٨٧٧-٨٧٦
- قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٤٧ . قانون موقت معدل لقانون النقل على الطرق لسنة (١٩٣٦) . ٨٧٩-٨٧٧
- قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٤٧ (قانون حقوق العائلة الموقت) ٨٨٦-٨٧٩
- قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٤٧ (قانون موقت معدل لقانون العلامات التجارية لسنة ١٩٣٠) ٨٨٧-٨٨٦
- امر صادر بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر رقم (٥) لسنة ١٩٤٢ ٨٨٧
- نظام تسوية الاراضي رقم (١) لسنة ١٩٤٧ (صادر بمقتضى المادة (١٢) من قانون تسوية الاراضي ٨٨٨
- رقم ٩ لسنة ١٩٣٧ ٨٨٨
- نظام تسوية الاراضي رقم (٢) لسنة ١٩٤٧ (صادر بمقتضى المادة (١٢) من قانون تسوية الاراضي ٨٨٨
- رقم ٩ لسنة ١٩٣٧ ٨٨٨
- قرار اعفاء ٨٨٩
- ارتباط الدوائر ٨٨٩
- الانعامات ٨٨٩
- الوظائف ٨٩٠-٨٨٩
- الاعلانات ٨٩٨-٨٩١

المطبعة الوطنية - عمان

٨٩٥

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل اريد

مطروح للبيع بالزاد الماني ثلاث حصص من سبع حصص من كامل قطعة الارض السكينة في الحارة الشرقية من قبة اريد والمسجلة بموجب سند التصرف رقم ٢٠ تاريخ ١٩٣٧/١١/٢٥ المنشأ عليها ١٣ دكان وبني دوح وثلاث بيوت طابق علوي منها يملن مؤلف كل منها من اربع غرف والمنايع وبيت مؤلف من غرفتين والمسجلة باسم المدينين محمد سميد باشا والي واخوة منصور ومحمود والموضوعة تأمينا للدين .

فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اريد خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل اريد

مطروح للبيع بالزاد الماني حصص واحدة من حصصين من كامل قطعة الارض رقم ٦٦ من حوض بلد اريد رقم ٨ من اراضي قرية اريد والموضوعة تأمينا للدين .

فمن يرغب في الشراء فليراجع دائرة تسجيل اريد خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان رابع صادر من دائرة تسجيل اريد

مطروح للبيع بالزاد الماني كامل قطعة الارض رقم ٣٥ من حوض ١٢ البلد من اراضي قرية الحصن المسجلة باسم المدينين سليم الحمود ابو عبيد والموضوعة تأمينا للدين .

وقدرست المزايدة على الطالب الاخير بمبلغ قدره (٢٥٠) لف جنبها فلسطينيا واعطى قرار الاحالة الاولى لمن يرغب في الشراء وضم ٣٠ / عليه مراجعة دائرة تسجيل اريد خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عجولون

مطروح للبيع بالزاد الماني اربع عشرة حصص من مائة واثني عشرة حصص من قطعة الارض المسماة حاكورة بيرله الحزوية على عشرة غرف ومشتلاتها السكينة ضمن قبة عجولون المسجلة باسم المدين عيسى الدخيل الله الدخيل بموجب سدي التصرف الموزعين في ١٩٤٤/٢/٨ رقم [١٦ و ١٥] والموضوعة تأمينا للدين .

فمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عجولون خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل عجولون

مطروح للبيع بالزاد الماني ٨ حصص من ١٦ حصص من قطعة الارض الملك رقم ٩٧ المنشأ على قسم منها كراج ذو باين وكامل قطعة الارض الملك رقم ١١٦ المنشأ عليها غرفتان غير مسقوفتين كانها من حوض بلد عجولون رقم ١١ المسجلة باسم المدين الطوري سالم عيسوه والموضوعة تأمينا للدين .

فمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عجولون خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان ثالث صادر من دائرة تسجيل عجولون

مطروح للبيع بالزاد الماني اربع حصص من خمس حصص من قطعة الارض الملك المسجلة زيتون رقم ٨ من حوض بلد عجولون رقم ١١ المسجلة باسم المدين يعقوب السلامة النفا والموضوعة تأمينا للدين .

فمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عجولون خلال ١٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان الى غنائير واحالي قرية البيوضة - بني حسن

ليكن معلوما لديكم انه وفقا لاحكام المادتين ٣ و ٤ من نظام تسوية الاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٣ تعتبر سجلات الاوال غير النقولة المساعدة لقررتكم انه قد فتح في دائرة تسجيل جرش في اليوم الخامس والعشرين من شهر حزيران سنة ١٩٤٧ وعاية ابلتكم انه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اية اموال غير منقولة مائة لاكم في القرية المذكورة بدائرة التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المبين اعلاه فان رسوم التسجيل الواجب استيفائها عن تلك الاموال غير المنقولة مستحقة مضاعفة عند تسجيلها

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل مادبا

مطروح للبيع بالزاد الماني كامل الدار المؤلفة من غرفتين يتوسطها لوان ومنازلين وساحة مساوية السكينة في ظهرة المناير ضمن قبة نجاد المسجلة باسم المدين محمد بن احمد يحيى تاريخ ١٩٣٦/١١/٢٥ رقم خمسة والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند للمدانة رقم ٤٦/٢٢٩ تاريخ ١٩٣٦/١١/٢٥

فمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل مادبا خلال (٤٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

أول مرة النشر

القوانين واللائحة

محمد بن الحسين السبيعي المكي (الأرونية) (الهيئة)

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٧/٧،
نصادق بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور - على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٤٧ (قانون موقت معدل لقانون الجزاء)

١ - تضاف المواد التالية الى قانون تعديل قانون الجزاء (رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦) :-

٢٩ - تعدل المادة (٨٢) من قانون الجزاء كما يلي :
كل ما مور ادخل في ذمته او تملك ما اودعه او ما كان مكلفا بحفظه بمقتضى وظيفته من النقود او ما هو في حكمها من الاوراق والاسناد وسائر الاموال يخس من سنة الى ثلاث سنوات . واذا كان فاعل الجرم قد ضمن الضرر الواقع بتامه قبل اصدار الحكم حطت العقوبة الى نصفها .
واذا وقع هذا الفعل بقبضه الحسابات او مسكه القيود والدفاتر المخصصة لتزقيم او مراقبة الواردات والنفقات بصورة غير منتظمة او بالتغيير والتحريف او بالحذف ، او بتقديم ميزانيات واوراق ودفاتر وثائق متعلقة بالحسابات المذكورة غير صحيحة او باظهار محتويات الصور والاكياس الحاوية للنقود خلافا لحقيقتها ، وبالاجمال باستعمال اي نوع كان من الخيل والخدع التي تساعد على عدم ظهور الفعل الذي يراد به اغفال الدوائر المنوط بها الامر يؤخذ من الفاعل ضعفا ما اخذه ويسلم الى خزينة الدولة ويعاقب بالاغفال الشاقة لا اقل من خمس سنوات .

واذا كان فاعل الجرم قد ضمن الضرر الواقع بتامه قبل اصدار الحكم حطت العقوبة الى نصفها . ومن كان مكلفا بمراقبة اموال الدولة او تفتيشها فاعل ايفاء هذه الوظيفة وكان ذلك سببا لحدوث ذمم او تزايدها يعاقب بمقتضى المادة (١٠٢) ويعد مسؤولا بضمها للضرر الواقع بوجه الاشتراك .

٣٠ - تعدل المادة ١٠٨ من قانون الجزاء كما يلي :
اذا جبي وحصل للموردون الموظفون كبارا كانوا ام صغارا المناط بهم تحصيل الضرائب والرسوم شيئا يزيد على المقدار الذي عينته الدولة من اي نوع من الضرائب والرسوم وسائر العائدات يعاقبون في الاغفال الشاقة الموقنة وتسترد منهم الدرام التي اخذوها بالغامقارها ما يبلغ ويقدمون مثله ايضا غرامة نقدية . واذا وقع هذا الفعل بتغيير او تحريف القيود والدفاتر او بخدع او باعطاء وصول تختلف المبالغ المدونة بها عن المبالغ المدونة بقسمة الوصول او الارومة ، وبالاجمال باستعمال اي نوع كان من الخيل والخدع التي تساعد على عدم ظهور الفعل الذي يراد به اغفال الدوائر المناط بها الامر يؤخذ من الفاعل ضعفا ما اخذه ويسلم الى خزينة الدولة ويعاقب بالاغفال الشاقة لا اقل من سبع سنوات .

٣١ - تعدل المادة (٢٣٦) من قانون الجزاء كما يلي :
كل من اعطى وسلم على سبيل الامانة او الوكالة او لأجل الابرار والاعانة او الاستعمال على صورة معينة او الحفظ او لاجراء عمل باجر او بلا اجر ما كان لغيره من الاموال والاشياء والنقود والتجاري واي سند ضمن تعهدا او ابراء وبالجملة كل من وجد في يده شيء من هذا القبيل فكتمه لمنفعته او لمنفعة غيره او بدله او تصرف فيه وتمسك واستهلك او جسر على فعل آخر يعد تديا او استع عن تسليمه لمن يلزم تسليمه اليه بحس من شهرين الى سنتين . ويضمن الضرر الحاصل ويؤخذ منه من جنيته واحد الى مائة جنيته غرامة نقدية . واذا كان مرتكب هذه الجريمة خادما موظفا او تلميذا في صناعة او كاتبا او عاملا وكان قد فعلها اضرادا بخدومه او استانه فلا تكون مدة الحبس اقل من سنة واحدة كما يجب ان يضمن الضرر الواقع .
توقف اقامة الدعوى على شكوى المتضرر ، غير انه اذا كان الموظف او الكاتب او العامل موظفا او كاتبا او عاملا لدى مصرف او شركة مساهمة فلا يتوقف النظر في القضية على شكوى من المتضرر بل تحرك من قبل ممثل الحق العام .

يسلم ما ورد من الاشارة الى المادة ٢٣٦ من قانون الجزاء في المادة (٢٢) من قانون تعديل قانون الجزاء (رقم ٣٦ لسنة ١٩٤٦) .
يسلم هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
الحبس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

(محرر)

في ١٩٤٧/٧/٨

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير العدلية
بشاره غصيب

محمد بن الحسين السبيعي المكي (الأرونية) (الهيئة)

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٦/٢١ ،
نصادق بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور على القانون الموقت التالي ونأمر بإصداره :

قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٤٧ (قانون موقت معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٦)

١ - يضاف ما يلي الى المادة (١٩) من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٦ :
رخص للمحكمة ان تأمر بالغاء او بتوقيف رخصة سوق الشخص المحكوم عليه اما بصورة دائمية او للمدة التي تراها مناسبة ، اما في الحالة التي يكون فيها الشخص المحكوم عليه بدون رخصة سوق فيجوز للمحكمة ان تأمر بعدم منحه رخصة سوق اما بصورة دائمية او للمدة التي تراها مناسبة ، وفي جميع الحالات على المحكمة قبل ان تصدر احكاما بموجب هذا القانون ان تدقق في رخص سوق الاشخاص المحكوم عليهم وتأخذ بين الاعتبار الاحكام السابقة الصادرة بحقهم عند تعيين مقدار العقوبة .

٢ - يضاف ما يلي الى المادة (٢٠) من قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٦ :
اما اذا كان ذلك الشخص المحكوم عليه لا يحمل رخصة سوق فعلى المحكمة ان ترسل نسخة عن الحكم الى السلطة المختصة حتى اذا اعطت بعد ذلك رخصة سوق ان تظهر تلك الرخصة ببيان موجز بنوع المخالفة والعقوبة الموقعة عليه .

٣ - يعدل جدول الرسوم الملحق بقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٣٦ كما يلي :

جدول الرسوم

١ - رسوم التسجيل	مل	لف
أ - اية مركبة نارية	٥٠٠	
ب - اية دراجة نارية مفردة او مزدوجة او دراجة عادية (غير نارية)	٢٥٠	
٢ - رخص اقتناء المركبات النارية		
أ - المركبات النارية العمومية والخصوصية التي لا تستوعب اكثر من خمسة اشخاص بما فيهم السائق .		
٢ - التي تستوعب من ستة الى سبعة اشخاص بما فيهم السائق	٢٠٠	٢ عن كل ٦ اشهر
٣ - التي تستوعب من ثمانية اشخاص الى ١٦ شخصا بما فيهم السائق	٣٠٠	٣ " " " "
٤ - التي تستوعب من ١٧ شخصا الى ٢٤ شخصا بما فيهم السائق	٤٠٠	٤ " " " "
٥ - التي تستوعب (٢٥) شخصا فاكثر بما فيهم السائق	٥٠٠	٥ " " " "
ب - المركبات التجارية العمومية والخصوصية « التراكات »		
١ - التي لا تتجاوز حمولتها ثلاثة اطنان	١٠٠	١٠ " " " "
٢ - التي تزيد حمولتها على ثلاثة اطنان ولا تتجاوز خمسة اطنان	٢٠٠	٢ " " " "
٣ - التي تزيد حمولتها على خمسة اطنان ولا تتجاوز السبعة اطنان	٣٠٠	٣ " " " "
٤ - التي تزيد حمولتها على سبعة اطنان ولا تتجاوز العشرة اطنان	٤٠٠	٤ " " " "
٥ - يستوفى جنيته ومحمليته مل عن كل طن اضافي يزيد على العشرة اطنان عن كل ستة اشهر	٥٠٠	٥ " " " "
ج - التراكتورات والنقلات (تريلرز)		
١ - التراكتورات والساحبات الآلية التي تستعمل لغايات غير زراعية	٦٠٠	٦ عن كل ستة اشهر
٢ - النقلات « تريلرز » للركوب او للنوم او للغايات اخرى غير النقل	٤٠٠	٤ " " " "
٣ - النقلات « تريلرز » المعدة للنقل عن كل طن	١٠٠	١ " " " "
٣ - رخص اقتناء الدراجات النارية المفردة والمزدوجة والعادية (غير النارية)		
الدراجات النارية المفردة	٧٥٠	٧ " " " "
الدراجات النارية للمزدوجة	١٠٠	١ " " " "
الدراجات العادية (غير النارية)	٥٠٠	٥ " " " "
٤ - رخص اقتناء المركبات غير النارية		
أ - المركبات العمومية والخصوصية غير النارية التي تستوعب من (٥) اشخاص بما فيهم السائق .	٥٠٠	٥ " " " "
المركبات التي تستوعب من (٦-١٢) شخصا بما فيهم السائق	٢٠٠	٢ " " " "
المركبات التي تستوعب اكثر من ١٢ شخصا بما فيهم السائق	٣٠٠	٣ " " " "
ب - المركبات العمومية والخصوصية غير النارية التي لا تزيد حمولتها على (١٠٠٠) كيلو غرام	٥٠٠	٥ " " " "
التي تزيد حمولتها على (١٠٠٠) كيلو غرام ولا تتجاوز (٢٠٠٠) كيلو غرام	١٠٠	١ " " " "
التي تزيد حمولتها على (٢٠٠٠) كيلو غرام	١٠٠	١ " " " "
ج - التراكتورات المجهزة برافعة الانثقال (ونش)	٥٠٠	٥ " " " "

١ - الساحبات عن كل طن

٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
١ - رخص السوق			
اية مركبة نارية عند اصدار الرخصة الاولى	٥٠٠	عن كل سنة	
اية مركبة نارية عند تجديد هذه الرخصة	٢٥٠	عن كل سنة	
اية دراجة نارية	٢٥٠	عن كل سنة	
٢ - الرسوم الواجب استيفاؤها عند اصدار لوحة التجربة	٥٠٠	عن كل سنة	
٣ - تحويل رقم مسجل مركبة نارية الى اخرى عن كل تحويل	٢٠٠	عن كل سنة	
٤ - الرسوم الواجب استيفاؤها عن المعاينة والتجربة	٥٠٠	عن كل معاينة او تجربة	

١ - ينشأ القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٩ ورقم ٥ لسنة ١٩٤٤ فيما يتعلق بجميع المعاملات التي تتم بعد تسياف هذا القانون الموقت .

٢ - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٣ - ينسب الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

في ٢٩ / ٦ / ١٩٤٧

(محرر)

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

وزير الدفاع
سمير الرفاعي

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٤٧

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،

لبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٤٧ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور - على القانون الموقت التالي ونأمر باصداره :

قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٤٧

(قانون حقوق الماثلة الموقت)

الفصل الاول

(في الخطبة)

١ - لا يصح النكاح بالخطبة المجردة عن الاعجاب والقبول ولا بالوعد .
٢ - ان امتنع الخطوبة او نكص الخطيب عما اعترف عليه من خطبة او توفي احدهما قبل عقد النكاح فان كان ما اعطاه من اصل المهر موجودا يجب استرداده عينا ، وان كان قد تلف يجوز استرداده قيمته ، اما الاشياء التي اعطاها احدهما الآخر على طريق الهدية فتجري عليها احكام الهبة .

الفصل الثاني

١ - يشترط في اهلية النكاح ان يتم كل من الخطاب والخطوبة الخماسية عشرة من عمره . وللقاضي حق تزويج البكر والثيب التي اتمت الثامنة عشرة من عمرها من الكفو حال عضل الولي وامتناعه عن تزويجها وذلك بعد طلبها .

١٩٤٧ / ٦ / ٢٩

- ٤ - يجب مراعاة الكفاءة في السن بين الزوجين بحيث لا يميز القاضي أو نائبه نكاحاً فيه تفاوت في السن يجاوز الثلاثين عاماً قبل أن يأتى كد من رضا الأصغر سناً كداً حقيقياً وأنه قابل بذلك بدون جبر أو إكراه.
- ٥ - الولي في النكاح هو العصبية بنفسه على الترتيب المبين في كتب الفقه.
- ٦ - يشترط في اهلية الولي للنكاح أن يكون مكلفاً شرعاً، فلا ولاية للمجنون والمعتوه على أحد أصلاً.
- ٧ - لا يجوز زواج منكوحه آخر ولا معتدته.
- ٨ - من كان له أربع زوجات منكوحات أو معتدات لا يجوز زواجه بامرأة أخرى قبل أن يتم طلاق إحداهن أو كلهن وانقضاء العدة.
- ٩ - إذا طلق الرجل امرأة فلا يجوز له التزوج بذات محرم لها ما دامت في العدة.
- ١٠ - ليس لمن طلق زوجته ثلاثاً أن يتزوج بها قبل أن تنكح زوجاً غيره.
- ١١ - لا يجوز الجمع بين امرأتين بينهما حرمة النسب أو الرضاع بحيث لو فرضت واحدة منهما ذكر المميز نكاحها الآخر.
- ١٢ - لا يجوز زواج الرجل بامرأة ذات رحم محرم منه، وهن أربعة أصناف:

- ١ - جداته.
- ٢ - بناته وحفيداته.
- ٣ - أخواته وبنات أخوته وأخواته وحفيداتهم مطلقاً.
- ٤ - عماتهن وخالاتهن.

- ١٣ - كما لا يجوز على التأييد تزوج امرأة ذات رحم محرم منه كما هو مبين في المادة السابقة، لا يجوز على التأييد أيضاً تزوج امرأة بينه وبينها قرابة رضاع.
- ١٤ - يحرم على التأييد تزوج الرجل امرأة بينه وبينها مصاهرة، وهن على أربعة أصناف:
- ١ - زوجات أولاد الرجل وأحفاده.
- ٢ - والدته وزوجته وجداتها مطلقاً.
- ٣ - زوجات أبي الرجل، وزوجات أجداده.
- ٤ - ربابه، أي بنات زوجته وبنات أولاد زوجته وأحفاد زوجته، ويشترط في المصنف الرابع الدخول في الزوجة. والدخول بالمقد الفاسد يوجب حرمة المصاهرة.

الفصل الثالث

- ١٥ - يشترط لصحة النكاح حضور شاهدين مكلفين، ويجوز شهادة أصول المخاطب والمخطوبة وفروعها على العدة ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية، وكذا الأفراد بها إذا صادم زواجا ثابتاً بوثيقة شرعية.
- ١٦ - يصعد النكاح بإيجاب وقبول من الزوجين أو وكيليهما أو ولييهما في مجلس النكاح.
- ١٧ - يكون الإيجاب والقبول بالفاظ صريحة كالانكاح والتزويج وما شابهها.
- ١٨ - يحضر أثناء العقد القاضي الشرعي الموجود في محل إقامة أحد الزوجين أو نائبه الذي يأذن له بإجراء العقد فينظم القاضي أو نائبه وثيقة العقد ويسجلها.
- ١٩ - إذا اشترط في العقد شرط نافذ لأحد الطرفين وجبت مراعاته كأن يشترط أن تكون عقدة النكاح يدها أو ألا يخرجها من البلد الذي جرى فيه العقد والدخول أو أن لا يتزوج عليها، على أنه يشترط أن يكون ذلك الشرط مسجلاً في وثيقة العقد وإلا فسخ النكاح إذا طلبت في ذلك.
- ٢٠ - يشترط في لزوم النكاح أن يكون الرجل كفؤاً للمرأة في المال والحرفة وما مائل ذلك من الأحوال.

الفصل الرابع

والكفاءة في المال هي أن يكون الزوج قادراً على المهر المعجل وتدارك نفقة الزوجة، والكفاءة في الحرفة هي أن تكون التجارة أو العمل الذي يمارسه الزوج متقارباً في الشرف مع تجارة أولياء الزوجة وأعمالهم العائلية.

- ١ - تراعى الكفاءة أثناء العقد فإذا زالت بعده فلا تؤثر في النكاح.
- ٢ - إذا انكرت البكر أو الشيب التي بلغت الثامنة عشرة من عمرها أن يكون لها ولي وزوجت نفسها من آخر ينظر، فإن كانت زوجت نفسها من كفؤ لزم العقد ولو بمهر دون مهر المثل على أن لا يكون أقل من النصف، وإن كانت زوجت نفسها من غير كفؤ فالولي مراجعة القاضي وطلب فسخ النكاح.
- ٣ - إذا تزوج الولي البكر أو الشيب البالغة رضاهما لرجل لا يعلمان كلاهما كفاءته ثم تبين أنه غير كفؤ فلا يبقى لأحد منهما حق الاعتراض، أما إذا اشترطت الكفاءة حين العقد أو أخبر الزوج أنه كفؤ ثم تبين أخيراً أنه غير كفؤ فلكل واحد منهما مراجعة القاضي وطلب فسخ النكاح.
- ٤ - رضاه أحد الأولياء المتساوين في الدرجة بالكفؤ يسقط حق اعتراض الآخرين، كما أن رضاه الولي البكر عند غياب الولي الأقرب يسقط حق اعتراضه.
- ٥ - للأب فسخ النكاح بسبب عدم الكفاءة قبل ظهور الحمل لا بعده، ورضاه الولي صراحة أو دالة يسقط حق الفسخ.

الفصل الخامس

(في النكاح الفاسد والباطل)

- ١ - إذا كان الطرفان غير حائزين على شروط الاهلية حين العقد يكون النكاح فاسداً.
- ٢ - إذا كانت إحدى المرأتين الممنوع الجمع بينهما بمقتضى المادة (١١) في عصمة الزوج أو في عدته فلا يجوز نكاح الثانية، وإن جرى فيكون باطلاً.
- ٣ - إذا كان إحدى النساء المينة حرمة نكاحهن في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ باطلاً.
- ٤ - النكاح الذي يعقد بلا شهود فاسد.
- ٥ - النكاح الذي يعقد بالأكراه فاسد.
- ٦ - تزوج غير المسلم بالمسلمة باطل.

٧ - إذا كان أحد الطرفين حين العقد غير حائز شروط الاهلية المينة في الفصل الثاني فالنكاح باطل، وإفلا كانت الشهود الحاضرون في عقد النكاح غير حائزين للأوصاف المطلوبة شرعاً يكون النكاح فاسداً.

الفصل السادس

(في أحكام النكاح)

- ١ - يلزم للزوجة على الزوج المهر والنفقة بمجرد انعقاد النكاح عقداً صحيحاً، ويثبت بينهما حق التوارث.
- ٢ - يجوز للزوج على نفقة مسكن شرعي مع جميع لوازمه لزوجه في المحل الذي يختاره هو.
- ٣ - يجوز للزوجة بعد قبض المهر المعجل على الإقامة في دار زوجها التي هي مسكن شرعي والسفر معه. إن أراد السفر إلى بلدة أخرى في داخل المملكة إذا لم يكن ثمة مانع.
- ٤ - ليس للزوج أن يسكن أهله وأقاربه بدون رضاه زوجته في المسكن الذي هيأ لها أو ولده البالغ، كما ليس للزوجة أن تسكن معها أولادها وأقاربها بدون رضاه زوجها.
- ٥ - على الزوج أن يحسن المعاشرة مع زوجته، وعلى المرأة أن تطيع زوجها في الأمور المباحة.
- ٦ - على الذي له أكثر من زوجة واحدة أن يعدل ويساوي بينهما، وليس له إسكانهن في بيت واحد إلا برضاها.

٤٣- إذا أراد الرجل زواج امرأة على امرأته وهي غير ماهرة ولا مريضة وليس بها عذر شرعي ، فعليه قبل إبراء العقد دفع رسم قدره خمسة وعشرون جنيها للمحكمة الشرعية ، وعلى الزوجة الجديدة في هذه الحالة دفع الرسم عينه ، على أن يقتطع من المهر المسلم عند العقد ، ويستوفى الرسم نفسه في حالة الزواج الثاني والرابع .

٤٤- النكاح الباطل على الإطلاق ، سواء وقع به دخول أم لم يقع ، والنكاح الفاسد الذي لم يقع به دخول لا يفران حكماً أصلاً . بناء عليه لا تثبت بين الزوجين أحكام النكاح الصحيح كالنفقة والنسب والعدة وحرمة المصاهرة والارث .

٤٥- إذا وقع في النكاح الفاسد دخول يلزم فيه المهر والعدة ويثبت النسب وحرمة المصاهرة ولا تلزم بقية الأحكام كالنفقة والارث .

٤٦- بقاء الزوجين على الزوجية في النكاح الباطل والفاسد ممنوع ، فإذا لم يترقيا يفرق القاضي بينهما عند ثبوت ذلك بالمحاكمة باسم الحق العام الشرعي .

الفصل السابع

(في المهر)

٤٣- المهر مهران مهر مسمى وهو الذي يسميه الطرفان قليلاً كان أو كثيراً ومهر المثل وهو مهر أمثال الزوجة وأقرانها من أسرة أبيها وإذا لم يوجد لها أمثال من قبل أبيها فمن أمثالها وأقرانها من اهالي بلديتها .

٤٤- يجوز تعجيل المهر المسمى وتأجيله كلا أو بعضاً على أن يكون ذلك خطياً .

٤٥- إذا عينت مدة للمهر المؤجل فليس للزوجة المطالبة به قبل حلول الاجل ولو وقع الطلاق أما إذا توفي الزوج فيسقط الاجل وإذا لم يكن الاجل معيناً عد مؤجلاً إلى وقوع الطلاق أو وفاة أحد الزوجين .

٤٦- إذا سمى مهر في العقد الصحيح لزم ادائه كاملاً بوفاء أحد الزوجين أو بالطلاق بعد الخلو الصحيح . أما إذا كان وقع الطلاق قبل الوطء والخلوة الصحيحة لزم نصف المهر المسمى ، وإذا وقع الافتراق من قبل الزوجة كالمطلوب الولي التفريق بسبب عدم الكفاءة يسقط المهر كله .

٤٧- إذا لم يسم المهر في العقد الصحيح ، أو سمى وكانت هذه التسمية فاسدة ، يلزم مهر المثل بوفاء أحد الزوجين أو بوقوع الطلاق بعد الخلو الصحيح . أما إذا وقع الطلاق قبل الخلو الصحيح تلزم المنة ، والمنعة تبين حسب العرف والمادة على شرط أن لا تتجاوز نصف المهر .

٤٨- إذا وقع الافتراق بعد الدخول في العقد الفاسد ينظر ، فإن كان المهر قد سمى يلزم الأقل من مهر المسمى والمثل ، وإن كان المهر لم يسم أو كان فاسداً يلزم مهر المثل بالغاً ما بلغ . أما إذا وقع الافتراق قبل الدخول لا يلزم المهر أصلاً .

٤٩- إذا وقع خلاف في تسمية المهر ولم تثبت التسمية يلزم مهر المثل ، ولكن إذا كان الذي ادعى التسمية في الزوجية فالمهر لا يتجاوز المقدار الذي ادعته ، وأما إذا كان المدعي هو الزوج فالهر لا يكون دون المقدار الذي ادعاه .

٥٠- إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر المسمى فالبينة على الزوجة ، فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى مالا يصلح أن يكون مهرًا فلهما عرفاً فيحكم بمهر المثل ، وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين وريثيها .

٥١- إذا تزوج أحد في مرض موته ينظر ، فإن كان المهر المسمى مساوياً لمهر مثل الزوجة تأخذه الزوجة من تركه الزوج ، وإن كان زائداً عليه فيجري في الزيادة حكم الوصية .

٥٢- المهر مال الزوج فلا يجوز على عمل الجهاز منه .

٥٣- لا يجوز لأبوي الزوجة أو أحد أقاربها أن يأخذ من الزوج دراهم أو شيء مقابل تزويجها أو تسليمها .

الفصل الثامن

(في النفقة)

٥٤- النفقة تكون لازمة الاداء بالقدر الذي تراضى عليه الزوجان أو بحكم القاضي ، ويجوز تزييدها وتقليصها بشرط الاسعار أو تبدل احوال الزوجين من حيث العمر واليسر أو إذا تحقق أنها دون حد الكفاية أو زائدة عنه .

٥٥- النفقة تكون معجلة بالتعجيل ، وإذا حدثت وفاة أو طلاق بعد أن استوفتها الزوجة وكانت موجودة في بيتها غنياً فلا يجوز استردادها .

٥٦- إذا امتنع الزوج الحاضر عن الاتفاق على زوجته وطلبت الزوجة النفقة يقدر القاضي لها نفقة على حسب حال الطرفين اعتباراً من يوم الطلب وبأمر بدفعها سلفاً للأيام التي يعيتها ، وما قبل الطلب فلا نفقة لها عنه .

٥٧- إذا عجز الزوج عن الاتفاق على زوجته ، وطلبت الزوجة نفقة لها ، يقدر القاضي لها نفقة من يوم الطلب .

٥٨- إذا تكون ديناً في ذمته ، ويأذن للزوجة أن تستدين على حساب الزوج .

٥٩- إذا تقيت الزوج وترك زوجته بلا نفقة ، أو سافر إلى محل بعيد أو قريب أو فقد ، يقدر القاضي نفقة اعتباراً من يوم الطلب بناء على البينة التي تقيمها الزوجة على قيام الزوجية بينهما بعد أن يحلفها اليمين على أن زوجها لم يترك لها نفقة وعلى أنها الآن ليست ناشرة ولا مطلقة انقضت عندها .

٦٠- إذا احوال التي يؤذن فيها من قبل القاضي للزوجة المعسرة بالاستدانة بمقتضى المواد السابقة يلزم على من يكفل نفقتها فيها لو فرضت غير ذات زوج أن يقرضها عند الطلب ويكون له في المستقبل حق الرجوع على الزوج فقط ، أما إذا كانت الزوجة استدانته من اجنبي قلداً الخيارات ان شاء طالب الزوجة وإن شاء طالب الزوج .

٦١- إذا كان للزوج الغائب مال في يد آخر أو في ذمته وأقر المستودع أو المدين بوجود مال للزوج في يده أو في ذمته وأقر بالزوجية أيضاً أو اثبتت الزوجة ذلك بالبينة عند انكراه يقدر القاضي لها نفقة اعتباراً من يوم الطلب على أن تعطى من ذاك المال أو من ثمنه بعد أن يحلفها اليمين على أن الزوج لم يترك لها نفقة وأنها الآن ليست ناشرة ولا مطلقة متقاضية العدة .

٦٢- للدار المستحق من النفقة التي قدرت بالقضاء أو الرضاء لا يسقط بالطلاق أو بوفاء أحد الزوجين ، أما للدار الذي لم يستدن بأمر القاضي فيسقط بالنشوز .

٦٣- إذا نشزت الزوجة وتركت دار زوجها وذهبت ، أو كانت الدار لها فتمت زوجها من الدخول قبل أن تطلب نقلها إلى دار أخرى تسقط النفقة مدة هذا النشوز ، أما إذا منعت من دخول دارها بعد أن انتهت عليه يلزم نقلها إلى مسكن شرعي على نفقته فلا تعد إذا ذاك ناشرة ولها النفقة .

الفصل التاسع

(أحكام عامة في الطلاق)

٦٤- يكون الزوج أهلاً للطلاق إذا كان مكلفاً .

٦٥- أصل الطلاق هي المرأة المعقود عليها بنكاح صحيح أو المعتدة ، والزوجة التي فسخت نكاحها ليست أهلاً للطلاق .

٦٦- لا يملك الزوج بالشرط صحيح .

٦٧- لا يملك الزوج بالطلاق إلى الزمان المستقبل صحيح .

٦٨- لا يملك الزوج على زوجته ثلاث طلاقات .

هذا هو المهر المسمى

٦٨- يقع الطلاق بالألفاظ الصريحة والألفاظ الكتابية المتعارفة بحكم الصريحة. أما وقوع الطلاق بالألفاظ الكتابية غير المتعارفة فتوقف على نية الزوج وإذا اختلف الطرفان في نية الزوج للطلاق يصدق الزوج بيمينه.

٦٩- يجب تسجيل الطلاق عند القاضي أو من ينييه خلال خمسة عشر يوما، وعلى القاضي أن يحكم على من يخالف ذلك بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيها ويكون الحكم قطعيا.

٧٠- إذا طلق أحد بلفظ صريح زوجته بالنكاح الصحيح بعد الدخول بها يقع الطلاق رجعيا.

٧١- الطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية في الحال وللزوج حق الرجوع إلى زوجته أثناء العدة قسولا أو نهلا وهذا الحق لا يسقط بالاستسقاط.

٧٢- إذا راجع الزوج أثناء العدة يكون قد أبى النكاح الذي لم يزل موجودا ولا يتوقف رجوعه على رضا الزوجة ولا يلزم مهر جديد ويجب أن يغير القاضي بذلك.

٧٣- الرجوع المعلق على شرط والمضاف لزمان مستقبل غير صحيح.

٧٤- الرجوع بعد الطلاق الرجعي الأول صحيح كما هو صحيح بعد الطلاق الرجعي الثاني، أما الطلاق الثالث فتحصل به البيئونة الكبرى.

٧٥- إذا طلق أحد زوجته بالنكاح الصحيح قبل الدخول يقع الطلاق بائنا.

٧٦- الطلاق البائن يزيل الزوجية في الحال، والطلاق البائن المذكور سواء أكان بطلقة واحدة أم بثلثتين لا يمنع تجديد النكاح، أما بعد الثلاث طلقات فتحصل به البيئونة الكبرى.

٧٧- البيئونة الكبرى تزول بتزوج الزوجة زوجا آخر بعد انقضاء عدتها لا يقصد التحليل وتحمل للاول بعد اقرارها من الثاني بشرط الدخول ومردود العدة.

الفصل العاشر

(في خيار التفريق)

٧٨- للمرأة السالمة من كل عيب يحول دون الدخول بها، إذا علمت أن في زوجها علة تحول دون بناءه بها أن تراجع القاضي وتطلب تفريقها من ذلك الزوج. ولا يسمع طلب المرأة التي فيها عيب من هذه العيوب وليس للزوجة التي دخل بها حق الخيار بسبب مثل هذا العيب الحادث.

٧٩- الزوجة التي تطلع قبل عقد النكاح على عيب زوجها المانع من الدخول، عدا العنة، أو التي ترضى به بعد النكاح بالعيب الموجود معها كإنه يسقط حق خيارها، أما الاطلاع قبل النكاح على العنة فلا يسقط حق الخيار.

٨٠- إذا راجعت الزوجة القاضي كما هو محرم في المواد السابقة ينظر، فإن كانت العلة غير قابلة للزوال يحكم بالتفريق بينهما في الحال، وإن كانت قابلة للزوال بمهل الزوج سنة من يوم تسليمها نفسها له أو من وقت براءة الزوج أن كان مريضا وإذا مرض أحد الزوجين أثناء الأجل مدة قليلة كانت أو كثيرة بصورة تمنع من الدخول أو غابت الزوجة فائدة التي تمر على هذا الوجه لا تحسب من مدة الأجل، لكن غيبة الزوج وإيام الحيض تحسب، فإذا لم يزل العلة في هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق، فإذا ادعى في بده المرافعة أو في ختامها التقرب ينظر فإن كانت الزوجة تيسر فالقول قول الزوج مع البينين وإن كانت بكرا فالقول قولها بلا بينين.

٨١- إذا طلعت الزوجة بعد النكاح على وجود علة في الزوج من العلة التي لا يمكن المقام معها بلا ضرر أو حدث به أخيرا مكذبا علة فللزوجة أن تراجع القاضي وتطلب فسخ نكاحها منه، فإن كان يؤمل زوال تلك العلة يظل القاضي الفسخ سنة فإذا لم يزل العلة في خلال هذه المدة وكان الزوج غير راض بالطلاق والزوجة مصرة على طلبها يحكم القاضي بالفسخ. أما وجود عيب كإعصم والمزج في الزوج فلا يوجب التفريق.

٨٢- إذا جن الزوج بعد عقد النكاح، وراجعت الزوجة القاضي طالبة التفريق، يؤجل التفريق لمدة سنة، فإذا لم يزل الجنون في هذه المدة وأصررت الزوجة على طلبها يحكم القاضي بالتفريق.

٨٣- الزوجة في الأحوال التي لها بها حق الخيار أن تؤخر الدعوى أو تتركها مدة بعد إقامتها.

٨٤- إذا جدد الطرفان العقد بعد التفريق وفقا للمواد السابقة فليس للزوجة حق الخيار في طلب التفريق ثانية.

٨٥- إذا اختفى الزوج أو حكم بالسجن أو سافر إلى محل وانقطعت أخباره سنة وأصبح تحصيل نفقة الزوجة منه متعذرا وطلبت الزوجة تفريقها بحكم القاضي بالتفريق بينهما بعد بذل الجهد في البحث والتحري، وكذلك إذا كان حاضرا وتعذر تحصيل النفقة بشرط أن لا تكون القبية في بلاد ليس بها من وسائل النقل والمخبرات المأثرة فهي.

٨٦- إذا راجعت الزوجة القاضي وكان زوجها الغائب قد ترك لها مالا من جنس النفقة وطلبت منه تفريقها لتفريها من بعده عنها فإذا بئس من الوقوف على خير حياته أو مماته بعد البحث والتحري يؤجل الأمر أربع سنوات اعتبارا من تاريخ الطلب، فإذا لم يمكن أخذ خبر عن الزوج المفقود وكانت مصرة على طلبها يفرق القاضي بينهما، وإذا كان الزوج غائبا في دار الحرب يفرق القاضي بينهما بعد مرور سنة اعتبارا من رجوع الفريقين المتحاربين وإسراهما إلى بلادهم وعلى كلتا الحالتين فالزوجة تعدد عدة الوفاة من تاريخ الحكم.

٨٧- لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائيا بالسجن مدة خمس سنوات فأكثر أن تطلب من زوجها المسجون طلاقها واسطة القاضي، فإن رفض فعلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التخليق بائنا للضرر ولو كان له مال تستطيع ألا تنفق منه.

٨٨- إذا تزوجت المرأة التي حكم بتفريقها وفقا للمواد السابقة بشخص آخر ثم ظهر الزوج الاول فلا يفسخ النكاح الأخير.

٨٩- إذا تزوجت الزوجة التي حكم بوفاته زوجها ثم تحققت حياة الزوج الاول يفسخ النكاح الثاني.

٩٠- إذا تحقق القاضي وجود النزاع والشقاق بين الزوجين بعد مراجعة أحدهما له وبئس من الإصلاح بعد بذل الجهد يمين حكما من أهله وحكما من أهلها وإذا لم يجد حكما من أهلها أو وجد ولكن لم تتوفر فيها الأوصاف اللازمة يعين من غير أهلها من براه مناسبا وعلى الحكيم بحضور القاضي أو من ينييه أن يصنفا إلى شكوى الطرفين ومدافعتهما بنفسهما وببذلا جهدهما لإصلاح ذات بينهما، فإذا لم يمكن الإصلاح وظهر لها أن الذنب على الزوج يفرقان بينهما على ما يراه من كابل المهر أو بعضه أو بدونه، وإذا ظهر لها أن الذنب على الزوجة يفرقان بينهما بالطلاق المعلق لمدة محدودة على ما يراه من المال ولو كان أكثر من المهر المدفوع، فإذا لم يتفق الحكمان يعين القاضي هيئة حكيم أخرى من أهلها حائزة للأوصاف اللازمة أن وجدت أو حكما ثالثا من غير أهلها، وعلى القاضي تصديق حكم الحكيم باختياره قطعا.

٩١- الحكم الصادر بالتفريق وفقا للمواد السابقة يتضمن الطلاق البائن ويسجل الكيفية في محله على الأصول

الفصل الحادي عشر

(في العدة)

٩٢- مدة عدة الزوجة للمتكوحة بعقد صحيح والمفارقة عن زوجها بعد الخلوة بطلاق أو فسخ ثلاثة قروء كاملة إذا كانت غير حامل وغير واصله إلى سن الأياس، وإذا ادعت قبل مرور ثلاثة أشهر انقضاء عدتها فلا يقبل منها ذلك.

٩٣- إذا لم تمر للعدة في المدة المذكورة حیضا ابدا، أو رأتها مرة أو مرتين ثم انقطع عنها الحيض ينظر فإن كانت وصلت سن الأياس تقربى ثلاثة أشهر اعتبارا من وصولها إليه، وإن لم تكن وصلت تقربى تسعة أشهر اعتبارا من زمن لزوم العدة.

كتاب من الأصول

٩٤ - النساء المنكوحات بعقد صحيح والمفترقات عن أزواجهن بعد الخلوة بالطلاق أو الفسخ عدتهن ثلاثة أشهر إذا كن بالغن سن الاياس .

٩٥ - احكام المواد السابقة جارية على النساء المدخول بهن بالنكاح الفاسد ثم فرقن او توفي أزواجهن .

٩٦ - النساء المنكوحات بنكاح صحيح ، عدا الحوامل منهن ، اذا توفي أزواجهن يترصدن بانفسهن اربعة أشهر وعشرة ايام سواء دخل بهن ام لا .

٩٧ - المرأة المنكوحه بنكاح صحيح ، اذا افترقت من زوجها بالطلاق أو الفسخ او توفي زوجها وهي حاملة عليها ان تترصد الى ان تضع حملها ، فاذا اسقطت ينظر فان كان الولد مستبين الخلقة فهو كالوضع ، والا تماثل وفقاً لاحكام الحرية في المواد السابقة . وحكم هذه الفقرات جار ايضاً في الحوامل المنكوحات بنكاح فاسد اذا فرقن عن أزواجهن أو ماتوا عنهن .

٩٨ - مبدأ العدة المذكورة في المواد السابقة وقوع الطلاق أو وقوع الفسخ أو وفاة الزوج ولو لم تكن الزوجة مطلعة على هذه الاحوال .

٩٩ - اذا وقع الطلاق أو الفسخ قبل ان يتأكد العقد الصحيح أو الفاسد بالخلوة أو الدخول لا تلزم العدة .

١٠٠ - اذا توفي زوج المعتدة من طلاق رجعي تنهدم عدة الطلاق الرجعي ويلزمها انتظار عدة الوفاة ، اما اذا كانت مطلقة طلاقاً باناً فلا تلزمها عدة الوفاة بل تكفل عدة الطلاق .

١٠١ - على الزوج نفقة معتدته .

١٠٢ - ليس للمطلقة في نشوزها نفقة في عدتها .

١٠٣ - ليس للمرأة التي توفي زوجها ، سواء كانت حامله ام لا ، نفقة عدة .

١٠٤ - اذا طلبت المطلقة من القاضي فرض نفقة العدة فان كان ما بين طلاقها وطلبها اكثر من شهر حكم لها بالنفقة من يوم الطلب وان كان اقل من شهر حكم لها بالنفقة من يوم الطلاق واذا انتهت العدة قبل مراجعة القاضي فلا نفقة .

١٠٥ - مالا ذكر له في هذا القانون يرجع فيه الى كتب المذهب المعتمدة .

١٠٦ - يعمل بهذا القانون بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

١٠٧ - رئيس الوزراء وقاضي القضاة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

في ٦ شعبان ١٣٦٦ و ١٩٤٧/٦/٢٤

(محرر)

رئيس الوزراء
شمير الرفاعي

قاضي القضاة
محمد الشنقيطي

محمد عبد السلام السيد مدير المحلة الادارية (الهيئة)

بمقتضى المادة (٥٣) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٧/١٩٤٧ ،

نصادق - بمقتضى المادة (٢٥) من الدستور - على القانون الموقت التالي ونأمر باصداره :

قانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٧

قانون موقت لمعدل لقانون العلامات التجارية لسنة ١٩٣٠

١ - يستبدل الجدول الملحق بقانون العلامات التجارية لسنة ١٩٣٠ بالجدول التالي :

جدول الرسوم

مل	لف
٥٠٠	عن طلب تسجيل علامة تجارية لمادة او اكثر يشملها صنف واحد
٨	عن تسجيل علامة تجارية لمادة او اكثر يشملها صنف واحد
١	عن تغيير قيد واحد لعنوان صاحب علامة تجارية مسجل
٢	عندما يطلب الى المسجل ان يتحرى عما اذا كان يوجد لديه
١	علامات مقيدة في السجل تشبه العلامات المرسله اليه
٥٠٠	عن اية صورة شهادة تسجيل
١	عن متابعة السجل
١	طلب تحويل
١	عن كل قيد في السجل او تصحيح او تفسير فيه

يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء ووزير التجارة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

في ١٦/٧/١٩٤٧

(محرر)

وكيل رئيس الوزراء
محمد عباس

وزير التجارة
عمر مطر

امر

صادر بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢

محمد عبد السلام السيد مدير المحلة الادارية (الهيئة)

بعد الاطلاع على الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ تأمر بما يلي :
١ - تلغى الفقرة (٥) من المادة الثانية من امرنا الصادر بتاريخ ٢٩ كانون اول سنة ١٩٤٠ بمقتضى
الفقرة (٤) من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر (وللغلة بأمرنا الصادر بتاريخ اول حزيران سنة ١٩٤٢) .

٢ - يعمل بهذا الامر من اليوم الخامس عشر من تموز سنة ١٩٤٧ .

في ١٢/٧/١٩٤٧

(محرر)

وكيل رئيس الوزراء
محمد عباس

وزير الداخلية
محمد عباس

ينشر فيما يلي نظام تسوية الاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٧ الذي اقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٦/٢١ ورقم ٣٣٢ واقرن بمصدق حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله .
رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

نظام تسوية الاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٧

(صادر بمقتضى المادة ١٢ من قانون تسوية الاراضي رقم ٩ لسنة ١٩٣٧)

- ١ - يضاف ما يلي الى المادة السابعة من نظام تسوية الاراضي المنشور في العدد ٥٥٥ من الجريدة الرسمية .
(غير ان مثل هذه الرسوم لا تستوفي عن معاملات التسجيل الجارية باسم صاحب الجلالة الملك المعظم) .
- ٢ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ينشر فيما يلي نظام تسوية الاراضي رقم ٢ لسنة ١٩٤٧ الذي اقره مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٧/٧/٨ واقرن بمصدق صاحب الجلالة الملك المعظم أيده الله .

نظام تسوية الاراضي رقم ٢ لسنة ١٩٤٧

(صادر بمقتضى المادة ١٢ من قانون تسوية الاراضي رقم ٩ لسنة ١٩٣٧)

- ١ - يضاف ما يلي الى آخر الفقرة (أ) من الجدول (٢) من نظام تسوية الاراضي المنشور في العدد (٥٥٥) من الجريدة الرسمية (كما قد عدله نظام تسوية الاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٢) .
(٤) في الحالات التي تمسح فيها قطعة ما مقابل رسوم التسوية بمعدل ١١/٢ من قيمة تلك القطعة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من المادة ٢ من انظمة تسجيل الاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٠ ولا يفك الحجز عنها خلال المدد المنصوص عليها في البند الثاني اعلاه فعندئذ يحسب مبلغ الرسوم المحجوزة من اجله القطعة على ايسر ٣/١ من قيمة تلك القطعة وتعادل اشارة الحجز تبعا لذلك .
- ٢ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
في ١٩٤٧/٧/٨

ينشر فيما يلي قرار الاعفاء من الرسوم الجزئية الذي وضعه كل من معالي وزير المالية والاقتصاد ومدير الجمارك والتجارة والصناعة واقرن بمصدق مجلس الوزراء العالي .

رئيس الوزراء
سمير الرفاعي

قرر مجلس الوزراء - بالاستناد الى المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٣٦ الموافقة على القرار الاتي الذي وضعه كل من معالي وزير المالية والاقتصاد ومدير الجمارك والتجارة والصناعة والمتعلق باعفاء شركة خط انابيب البترول عبر البلاد العربية من الرسوم الجزئية عن المواد التي تستوردها لاشغالها الخاصة

قرار اعفاء

عملا بما خول لنا من الصلاحية في المادة (٤٤) من قانون الجمارك والمكوس نقرر ما يلي :
تعفى شركة خط انابيب البترول عبر البلاد العربية من تأدية الرسوم الجزئية عن المواد التي تستوردها

لاشغالها الخاصة حسبما نصت على ذلك المادة الخامسة من اتفاق تنظيم مرور الزيوت المعدنية في شرق الاردن المنشور في العدد ٨٧٢ تاريخ ١٦ ايلول سنة ١٩٤٦ من الجريدة الرسمية
يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ ١٩٤٦-٨-٨
في ١٩٤٧-٧-٧
من مدير الجمارك والتجارة والصناعة
هاشم السقا

عن وزير المالية والاقتصاد
قاسم الروسان

ارتباط الدوائر

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء العالي رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٤٧-٧-٨ المتضمن لتسليم فك ارتباط دائرة البرق والبريد من وزارة المواصلات والحاظها بوزارة المالية والاقتصاد .

الانعامات

صدرت الارادة الملكية السامية بالانعام على الذوات العرايين للدرجة الثالثة وهم في ادنامها بالاسم والمدينة مقابل اسم كل منهم:
الفرق الركن صالح صائب الجبوري باشا
القدم الركن الرئيس السيد عبد الوهاب شاكر
القدم الركن السيد احمد مرعي
الرئيس الركن السيد محمد عبد الرزاق السبي
الرئيس الاول الطيار السيد رشاد الباور
الرئيس الاول الطيار السيد خليل شفيق
الرئيس الطيار السيد محمود شاكر
بمبادرة الارادة الملكية السامية بالموافقة على ان يؤذن لمرافق حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم الرئيس خير الله بك الجراح بحمل وسام الافدين من الدرجة الخامسة من النوع العسكري الذي انعمت به عليه الحكومة العراقية .

الموظفون

أ- صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرارات مجلس الوزراء العالي ذوات الارقام ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و ١٢٥٨ و ١٢٥٩ و ١٢٦٠ و ١٢٦١ و ١٢٦٢ و ١٢٦٣ و ١٢٦٤ و ١٢٦٥ و ١٢٦٦ و ١٢٦٧ و ١٢٦٨ و ١٢٦٩ و ١٢٧٠ و ١٢٧١ و ١٢٧٢ و ١٢٧٣ و ١٢٧٤ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٢٧٧ و ١٢٧٨ و ١٢٧٩ و ١٢٨٠ و ١٢٨١ و ١٢٨٢ و ١٢٨٣ و ١٢٨٤ و ١٢٨٥ و ١٢٨٦ و ١٢٨٧ و ١٢٨٨ و ١٢٨٩ و ١٢٩٠ و ١٢٩١ و ١٢٩٢ و ١٢٩٣ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٢٩٦ و ١٢٩٧ و ١٢٩٨ و ١٢٩٩ و ١٣٠٠ و ١٣٠١ و ١٣٠٢ و ١٣٠٣ و ١٣٠٤ و ١٣٠٥ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣٠٨ و ١٣٠٩ و ١٣١٠ و ١٣١١ و ١٣١٢ و ١٣١٣ و ١٣١٤ و ١٣١٥ و ١٣١٦ و ١٣١٧ و ١٣١٨ و ١٣١٩ و ١٣٢٠ و ١٣٢١ و ١٣٢٢ و ١٣٢٣ و ١٣٢٤ و ١٣٢٥ و ١٣٢٦ و ١٣٢٧ و ١٣٢٨ و ١٣٢٩ و ١٣٣٠ و ١٣٣١ و ١٣٣٢ و ١٣٣٣ و ١٣٣٤ و ١٣٣٥ و ١٣٣٦ و ١٣٣٧ و ١٣٣٨ و ١٣٣٩ و ١٣٤٠ و ١٣٤١ و ١٣٤٢ و ١٣٤٣ و ١٣٤٤ و ١٣٤٥ و ١٣٤٦ و ١٣٤٧ و ١٣٤٨ و ١٣٤٩ و ١٣٥٠ و ١٣٥١ و ١٣٥٢ و ١٣٥٣ و ١٣٥٤ و ١٣٥٥ و ١٣٥٦ و ١٣٥٧ و ١٣٥٨ و ١٣٥٩ و ١٣٦٠ و ١٣٦١ و ١٣٦٢ و ١٣٦٣ و ١٣٦٤ و ١٣٦٥ و ١٣٦٦ و ١٣٦٧ و ١٣٦٨ و ١٣٦٩ و ١٣٧٠ و ١٣٧١ و ١٣٧٢ و ١٣٧٣ و ١٣٧٤ و ١٣٧٥ و ١٣٧٦ و ١٣٧٧ و ١٣٧٨ و ١٣٧٩ و ١٣٨٠ و ١٣٨١ و ١٣٨٢ و ١٣٨٣ و ١٣٨٤ و ١٣٨٥ و ١٣٨٦ و ١٣٨٧ و ١٣٨٨ و ١٣٨٩ و ١٣٩٠ و ١٣٩١ و ١٣٩٢ و ١٣٩٣ و ١٣٩٤ و ١٣٩٥ و ١٣٩٦ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٣٩٩ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٠٢ و ١٤٠٣ و ١٤٠٤ و ١٤٠٥ و ١٤٠٦ و ١٤٠٧ و ١٤٠٨ و ١٤٠٩ و ١٤١٠ و ١٤١١ و ١٤١٢ و ١٤١٣ و ١٤١٤ و ١٤١٥ و ١٤١٦ و ١٤١٧ و ١٤١٨ و ١٤١٩ و ١٤٢٠ و ١٤٢١ و ١٤٢٢ و ١٤٢٣ و ١٤٢٤ و ١٤٢٥ و ١٤٢٦ و ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و ١٤٢٩ و ١٤٣٠ و ١٤٣١ و ١٤٣٢ و ١٤٣٣ و ١٤٣٤ و ١٤٣٥ و ١٤٣٦ و ١٤٣٧ و ١٤٣٨ و ١٤٣٩ و ١٤٤٠ و ١٤٤١ و ١٤٤٢ و ١٤٤٣ و ١٤٤٤ و ١٤٤٥ و ١٤٤٦ و ١٤٤٧ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ و ١٤٥٠ و ١٤٥١ و ١٤٥٢ و ١٤٥٣ و ١٤٥٤ و ١٤٥٥ و ١٤٥٦ و ١٤٥٧ و ١٤٥٨ و ١٤٥٩ و ١٤٦٠ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٤٦٣ و ١٤٦٤ و ١٤٦٥ و ١٤٦٦ و ١٤٦٧ و ١٤٦٨ و ١٤٦٩ و ١٤٧٠ و ١٤٧١ و ١٤٧٢ و ١٤٧٣ و ١٤٧٤ و ١٤٧٥ و ١٤٧٦ و ١٤٧٧ و ١٤٧٨ و ١٤٧٩ و ١٤٨٠ و ١٤٨١ و ١٤٨٢ و ١٤٨٣ و ١٤٨٤ و ١٤٨٥ و ١٤٨٦ و ١٤٨٧ و ١٤٨٨ و ١٤٨٩ و ١٤٩٠ و ١٤٩١ و ١٤٩٢ و ١٤٩٣ و ١٤٩٤ و ١٤٩٥ و ١٤٩٦ و ١٤٩٧ و ١٤٩٨ و ١٤٩٩ و ١٥٠٠ و ١٥٠١ و ١٥٠٢ و ١٥٠٣ و ١٥٠٤ و ١٥٠٥ و ١٥٠٦ و ١٥٠٧ و ١٥٠٨ و ١٥٠٩ و ١٥١٠ و ١٥١١ و ١٥١٢ و ١٥١٣ و ١٥

- ١ - يمنع استيراد ما يأتي من فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية: الابقار - الجوامس - الغنم - الماعز
- ٢ - يعمل بهذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

عن وزير الزراعة
علي فصوح الطاهر

اعلان رقم ١

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة (١٦) من قانون امراض الحيوانات لعام ١٩٢٦ .
اعلن ان ابقار اردب وقرى ابدون - زحر - حور - زبد - الطيبة، موبوءة بمرض الحمى القلاعية
عن وزير الزراعة
علي نصوح الطاهر

اعلان رقم ٢

(حول اقفال اسواق المواشي)

بما ان مرض الحمى القلاعية (مرض الرجل والقلم) قد تفشى في ابقار قرى ابدون - زحر - حور - زبد - الطيبة - اردب، التابعة للواء عجلون، وعملاً باحكام المادة (١٠) من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ احظر بيع الماشية في الاسواق العامة او ساعات البيع في قصبة اردب .

عن وزير الزراعة
علي نصوح الطاهر

اعلان رقم ٣

عملاً بالصلاحيات المخولة الي بمقتضى المادة ١٦ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦
اعلن ان ابقار قرى حزفا - يلا - فوعرة - حور، موبوءة بمرض الحمى القلاعية.

مدير الزراعة
عمر مطر

اعلان

فرضت الرقابة الطبية على القادمين الى المملكة الاردنية الهاشمية من حيفا ضد الطاعون بطريقي الجو والبحر
وشلى القادمين من شرابلس الغرب بطريق الجو والبحر ضد الجدري اعتباراً من ١٩٤٧/٧/٥

قراراتهم

قرر مدعي عام الكرك بتاريخ ٢١/٦/٤٧ لزوم محاكمة الظنينين محمد بن حميد الخمايسة من بني عطية الموقوف في ٩٤٧/٦/٣ وعواء بن عليان من بني عطية غير الموقوف بالجناية وفقاً للمادة ٢٢١ من قانون الجزاء لارتكابها جرم سرقة جل المشتكى مسلم بن حسن الطراونة من امام بيته ليلاً حالة كون اجدعها مسلحاً ببنادق، وبالتدقيق تبين ان الادلة التي استند اليها المدعي العام في قراره كافية للاتهام لهذا فحوت اتهام الظنينين المذكورين بالجناية وفقاً للمادة (٢٢١) من قانون الجزاء واصدار مذكرة الاختد والقبض بحق احدهما عواد على ان ترى محاكمتها لدى محكمة جنابات الكرك واعادة الاوراق الى مصدرها لاجراء اللقضى

النائب العام
سبايا العكشة

استدراك

يعتبر نظام النقل على الطرق لسنة ١٩٤٧ المنشور في الصحيفة رقم ٨٩٦ من عدد الجريدة الرسمية رقم ٩١٤ عاملاً رقم ٢ لسنة ١٩٤٧ بدلاً من رقم ١ لسنة ١٩٤٧ .

اعلان تصحيح خطأ مطبعي

نشرت في الصحيفة (٨٥٨) من العدد ٩١٢ من الجريدة الرسمية رسوم البسطات والمظلات التي اقراها مجلس وزراء العاليات العائلة (لمنطقة بلدية الحصن) خطأ والصواب ان الرسوم المذكورة اقترنت (لمنطقة بلدية كفر نجمة)

اعلان تصوية صادر بموجب المادة (٥) من قانون تصوية الاراضي لسنة ١٩٢٧

- ١- بطل ان عمل التصوية للاراضي الموصوفة ادناه سيبدأ في اليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٤٧ .
الوصف : ممر اراضي قرية جبة - مع عموم الاراضي الواقعة بين اراضي القرية المذكورة ونهر الزرقاء والحدود شرقاً -
بتدئ الحد من الحد الشرقي لوسط عزل المشاقبة شمالاً - نهر زرقاء غرباً - الحد الغربي لوسط ادقيدج جنوباً -
حدود اراضي قرية جبة .
- ٢- على جميع الاشخاص الذين يدعون باي حق تصرف ارحق تملك او حق منفعة في الاراضي المذكورة ان يقدموا ادعائهم والوثائق المؤيدة لها الى موظف دائرة الاراضي الذي سيكون موجوداً في قرية جبة .
- ٣- ان عمل تصوية الاراضي يتناول جميع الاشخاص الذين لهم اي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في اية ارض سواء اكان ذلك الحق منقراً به او تنازلاً فيه .

١٩٤٧/٧/٢٣

١. م . كوتيل
وكيل مدير الاراضي والمساحة

اعلان الى غنائير واهالي قرية رحاب - بني حسن

ليكن مالوما لديكم بأنه وفقاً لاحكام المادتين ٣ و ٤ من نظام تصوية الاراضي رقم ١ لسنة ١٩٤٢ تعتبر سجلات الاموال غير الموقوفة المأداة لقريةكم بأنه قد فتح في دائرة تسجيل جرش في اليوم التاسع من شهر تموز سنة ١٩٤٧ وعليه ليكنكم في هذا الاعلان بأنه في حالة عدم قيامكم بتسجيل اموالكم الغير موقوفة تأييده لكم في القرية المذكورة بدائرة التسجيل خلال خمس سنوات من التاريخ المين اعلاه فان رسوم التسجيل الواجب استيفائها عن تلك الاموال غير المنقولة ستحسب مضاعفة عند تسجيلها .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزاد الماني حصّة واحدة من اصل ٣ حصص من كامل القطعة رقم ٥١ من الحوض رقم ٣٣ حي جبل الوبيده رقم ١ من اراضي مدينة عمان والمنشأ ضمنها دار مؤلفة من طابقين السفلي على ثلاث مخازن والعلوي على ثلاث غرف والمنازل وصاؤون وساحة سماوية ودار اخرى غير كاملة البناء مؤلفة من ثلاث غرف والمنازل المسجلة باسم المسدود عبد الكريم بن ساهان كوكش من عمان والموضوعة تأمينا للدين بموجب عقد التامين رقم ٢ تاريخ ١٩٤٥/٦/٣ .
لن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزاد الماني دار محتوية على خمس دكاكين وغرفتين واخوة مطبخ باه قديم كائنة بقرية وادي السيد المسجلة باسم المدبون عيسى حجرات من وادي السيد بتاريخ مارت سنة ١٩٤٥ رقم ٢٣ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدين رقم ١٦٣ تاريخ ١٩٤٥/٦/٧ .
لن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزاد الماني دار محتوية على ثلاث غرف وليوان والمنازل وساحة سماوية كائنة بموقع الجوفة اسفل عمارة المسجلة باسم المدبون محمد خالد الجوى بتاريخ آب سنة ١٩٤٢ رقم ٩٢ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند المدينه المؤرخ في ١٩٤٦/٤/٣٠ .
لن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

ملف ١٩٤٧/٧/٥

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزاد العتيق قطعة ارض سليخ، ضمنها دكان ودور محتوية على ستة غرف والمناقع وساحة سماوية كائنة بواحي السرور والمسجلة باسم نظيره بنت عبد الحميد القباني من عمان بموجب سند التصرف المؤرخ في حزيران سنة ١٩٤٢ رقم ٥٢ والموضوعة تأمينا بموجب سند الدائنة المؤرخ في ١٠/١٠/٤٩ رقم ٤٩.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزاد العتيق دار كائنة برأس عمان والمحتوية على ثلاث غرف والمناقع وساحة سماوية والمسجلة باسم المدبوت عبد الرزاق الصليمان الحسن بتاريخ شباط سنة ١٩٤٦ رقم ٧ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ٤/٦/٤٩ رقم ٨٠.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية كامل العرصة المشاع ضمنها ثلاث مخازن مسقوفة ودوج ودكاكين بدون سقف وثلاث غرف ومغارة الكائنة بوقع رأس عمان قرب مطبخة ملجس والمسجلة باسم السيد توري جعفر من عمان بموجب سند التصرف رقم ٥٦ كانون ثاني سنة ١٩٣٦ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة رقم ٣٠٥ تاريخ ١٩/٩/٤٥.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال (٤٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية ثلاث مليات وثلاثة وسبعون مليوناً وثمانمائة واثني واربعون الفا واربعماية خمسة من اصل احدى عشر مليارا وسبعمائة وخمسة وعشرون مليوناً وثمانمائة وسبعة واربعون الفا وتسعمائة وخمسة من كامل الدكان الكائنة بوقع سلطاني والمسجلة باسم المدبوت عبد القادر بن محمد طاش من عمان بتاريخ نيسان سنة ١٩٤١ رقم ١٠١ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ١١/١٠/٤٩ رقم ٣٥١.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال [٤٥] يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية كامل القطعة رقم ٢١٩ من الحوض رقم [٣٣] حي جبل الاويبة رقم ١ والمنشأ ضمنها دار محتوية على خمسة غرف ولوآئين والمناقع وساحة مشجرة المسجلة باسم كنفية المدبوت عندليب بنت رشيد هاشم والموضوعة تأمينا للدين بموجب عقد التأمين رقم ٢٤٧ تاريخ ١٤/٩/٤٥.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال [٤٥] يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية كامل قطعة الارض المنشأ ضمنها دار محتوية على غرفة واحدة ومطبخ وساحة سماوية الكائنة بوقع الجوفة والمسجلة باسم المدبوت ذياب عبد الحليم من عمان بتاريخ نيسان سنة ١٩٤٣ رقم ٥٠ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ٢١/٥/٤٦ رقم ٢٤٠.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال [٤٥] يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزاد العتيق حصة واحدة من ثلاث حصص من كامل الدار المحتوية على سبعة غرف بناء قديم والكائنة

بوقع القبة بهان المسجلة باسم المدبوت فاز بن ب حلف الصالح من عمان بموجب سند التصرف رقم ٣٧ شباط سنة ١٩٣٧ رقم ٢٧ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ١٧/١٢/٤٥ رقم ٥٢٣.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال [٤٥] يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية كامل العرصة المشاع ضمنها دار طابقين العلوي على خمسة غرف وصالون والمناقع والسفلي على ثلاث مخازن وطابق ثالث بدون سقف الكائنة بوقع سلطاني والمسجلة باسم كنفية المدبوت الديدة عدوله بنت سعيد بن اسحق بن عمان بتاريخ تشرين ثاني سنة ١٩٣٤ رقم ٦٧ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ١٥/١٠/٤٩ رقم ٦١١.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية كامل دار محتوية على غرفتين وساحة سماوية مع ستان شجر كائنين برأس عمان والمطابقين باسم فلاح بن عمار العتيبي من عمان بتاريخ ايلول سنة ١٩٤٦ رقم ٢٤ و٢٦ والموضوعتين تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ٢٧/٩/٤٦ رقم ٥٣٨.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية كامل قطعة الارض الكائنة بوقع جبل الهاشمية والمسجلة باسم المدبوت حورية بنت يوسف بن من عمان بتاريخ نيسان سنة ١٩٤٥ رقم ١ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ٨/٤/٤٥ رقم ١٠٥.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية كامل القطعة رقم ٢١ من الحوض رقم ٣٣ حي جبل حريطة رقم ٧ والمنشأ ضمنها دار محتوية على غرفتين وليوان والمناقع ودارين اخرى تحت البناء وساحة سماوية والمسجلة باسم المدبوت ياسين بن سعيد ماهر من عمان والموضوعة تأمينا للدين بموجب عقد التأمين رقم ٣٢٦ تاريخ ٢٦/٤/٤٥.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية دار محتوية على غرفتين فقط الكائنة في حي الهاجرين قرب مطبخة ملجس والمسجلة باسم عبد الفتاح بن الحاج مهيدي ابو حديدان بتاريخ تشرين ثان سنة ١٩٤١ رقم ٣٣ والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ٤/٤/٤٦ رقم ١٧٧.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

اعلان ثان صادر من دائرة تسجيل عمان

مطروح للبيع بالزيادة العتية حصة واحدة من ٣ حصص من كامل القطعة رقم ٥١ من الحوض رقم ٣٣ حي جبل الوربة رقم ١ من اراضي مدينة عمان والمنشأ ضمنها دار مؤلفة من طابقين السفلي على ثلاث مخازن والعلوي على ثلاث غرف والمناقع وصالون وساحة سماوية ودار اخرى غير كاملة مؤلفة من ثلاث غرف والمناقع المسجلة باسم المدبوت محمد بن عبد الرزاق كوكش من عمان والموضوعة تأمينا للدين بموجب سند الدائنة المؤرخ في ١/٤/٤٦ رقم ٣٠.

لمن يرغب في الشراء عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية.

ملف امانة المحل

